الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الاقتصادية داخل البنك تستكشف العناصر الاقتصادية للسلام (١ من ٤)

السياحة والترانزيت أساس الاقتصاد الفلسطيني

فيما بدأ العد التنازلي لانعقاد أول اجتماع دولي للبحث في المتطلبات المالية لتنفيذ اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، فإن الإدارات المختصة في البنك الدولي تنهمك في وضع اللمسات الفنية الأخيرة على التقرير الذي سيعرض أمام مجلس المحافظين ووزراء مالية دول العالم خلال هذا الأسبوع وعلى الرغم من أن التقرير الختامي سيكون مرهونا بالملاحظات التي سيبديها الفنيون، إلا أن الأجهزة المختصة في البنك الدولي، قد فرغت من وضع التصور الهيكلي العام لطلبات السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية.

هذا التطور الهيكلي صوّر في تقرير داخلي في البنك الدولي، عنوانه «تنمية الأراضي المحتلة: الاستثمار في السلام» Developing The Occupied Territories: An Investment In Peace.

ولكون هذا التقرير الداخلي رقم ١١٩٥٨، هو بمثابة العمود الفقري الذي سيلتحق به عصب ولحم الاستثمار الدولي في السلام الفلسطيني الإسرائيلي، فإن «الاقتصادية» ستنشره كاملا وعلى حلقات متتابعة.

الآمال واستراتيجية المستقبل

أولا: الاستقراءات المستقبلية:

على الرغم من أن الأراضي المحتلة تعاني من مشكلات هيكلية حادة Serious Structural Problems، والكثير من الاختلالات، وعلى الرغم من أنها تتوافر على قاعدة موارد محدودة، إلا أنها، من الجهة المقابلة تمتلك الدعائم الأصولية Assets التالية:

١ ـ تتمتع الأراضي المحتلة بوفرة في الموارد البشرية ذات الجودة العالية، فالفلسطينيون لديهم أعلى نسبة سكانية من بين جميع الشعوب العربية ممن أكملوا تعليمهم العالي «فهذه النسبة تساوي ١٨ خريجا جامعيا من كل ألف نسمة من السكان». وعلى الرغم من الهجرة الكثيفة إلى الخارج، إلا أنه لا يوجد نقص في المهارات اللازمة لإدارة الأعمال Entrepreneurial او المهارات المهنية المحترفة Professional، فالقطاع الخاص في الأراضي المحتلة مبدع للغاية، وله طاقات كبيرة، كما أنه أثبت قدرته على الإنتاج والعمل حتى في أقسى الظروف

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبدالرحمن الأمين من واشنطن

والتحديات الصعبة.

٢ ـ إذا ما توافر المناخ المناسب، فإننا قد نشهد بضخات مالية معتبرة من الأموال الخاصة إلى الأراضي المحتلة. هذه الضخات المالية الرأسمالية سوف تأتي من المهاجرين والخبراء الفلسطينيين الذين تعج بهم مهاجر البلدان العربية وبقية البلدان في العالم، فالكثير من رجال الأعمال الناجحين في العالم العربي من أصول فلسطينية.

فالإحصاءات التي أجريت في مطلع الثمانينيات بيّنت ان نصف الفلسطينيين العاملين في بلدان الخليج تقلدوا وظائف مصنفة، كوظائف مهنية محترفة أو فنية متخصصة. هذه الوظائف، عادة تكون ذات مداخيل ومرتبات هي الأعلى في جداول المرتبات والأجور. قبل حرب الخليج، فإن المغتربين الفلسطينيين الذين يعملون في الخارج «ويقصد بالخارج هنا خارج الأراضي المحتلة، وباستثناء العاملين في إسرائيل»، قد قام هؤلاء بتحويل ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار إلى الأراضي المحتلة. علما ان ثلث هذه التحويلات قام بها الفلسطينيون الذين كانوا يعملون في الكويت.

في التقرير الآن أن هناك ٢٠٠ ألف فلسطيني «ما بين عامل ورجل أعمال»، يعيشون في بلدان الخليج ودول السوق الأوروبية المشتركة، وباعتبار رابطة الصلات الاجتماعية القوية التي تميّز الفلسطينيين، فإنه من المرجح أن يعمل الكثير من رجال الأعمال هؤلاء على تقوية صلاتهم بالأراضي المحتلة بزيادة تحويلاتهم النقدية إليها او بالاستثمار المباشر فيها كأفراد او كجماعات تجارية. إضافة إلى ذلك، فإن الموارد المالية الفلسطينية في الخارج يمكن الاستفادة منها في استثمارات القطاع العام الكبرى عن طريق إنشاء صناديق السندات الفلسطينية Palestinian Bond Funds- مثلا او غير ذلك من أنماط الاستثمار الجماعي.

٣ ـ نظرا للتميز الديني والثقافي الذي تنفرد به الأراضي المحتلة، فإن لها إمكانيات تنموية كبرى لتصبح مركزا سياحيا عملاقا. فصناعة السياحة كانت هي النشاط الاقتصادي الرئيسي في الضفة الغربية قبل حرب ١٩٦٧، إلا أنها تداعت وتراجعت بشدة كصناعة ناجحة، نظرا للاضطرابات السياسية، والقلاقل الأمنية التي أعقبت الحرب المذكورة وقيام سلطة الاحتلال الإسرائيلي فيها، إلا أنه مع استتباب السلام وتطبيع العلاقات السياسية في الإقليم، فإن السياحة وغيرها من الصناعات يمكن أن تصبح مصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية لتنمية اقتصاد الأراضي المحتلة، وبالذات إذا ما امكن ترتيب اتفاقات تعاونية مع البلدان المجاورة لتنمية وترقية السياحة على أساس إقليمي.

إن الموقع الجغرافي للاراضي المحتلة، وحقيقة أن الفلسطينيين قد خبروا أساليب التجارة مع الإسرائيليين والعرب على حد سواء، هذه العوامل كفيلة بأن تجعل الأراضي المحتلة معبرا مهما Transit Points لحركة التجارة مستقبلا في هذا الإقليم.

٤ ـ على غير الحال الماثل في اقتصاديات البلدان النامية، فإن الأراضي المحتلة، كوحدة اقتصادية، لا تعاني من مصاعب في الدين الخارجي، فالتمويل العام يكاد يكون في حالة موازنة كاملة. فلا توجد هناك بيروقراطية مضرّة، كما لا توجد مؤسسات خاسرة في القطاع العام.

■ توقع زيادة تحويلات ٢٠٠ ألف فلسطيني يعملون في الخليج وأوروبا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

متحررة من كل هذه التبعات السلبية، فإن السياسة العامة في الأراضي المحتلة يمكنها إذاً ان تركز على الإصلاحات الهيكلية Structural Re-form. هذا الامر يعني ايضا ان اقتصاد الضفة والقطاع يمكنه ايضا الحصول على قروض خارجية لازمة لتمويل عمليات تنمية البنية التحتية. بيد ان الظروف الملائمة للاقتصاد الكلي Mac-roeconiomics يمكن فقدانها بسهولة إذا لم تتميّز السياسات بالعقلانية، وبالذات في القطاع العام.

• باعتبار الميزة الاستراتيجية للإقليم والمشكلات التي عانى منها اقتصاد الاراضي المحتلة، فإن هناك الكثير من الدلائل المشجعة للحصول على مساعدات اقتصادية ومالية رسمية من الاسرة الدولية تتغلب على اختناقات البنية التحتية Infrastructural Bot-tlenecks والتشوهات Deficiencies.

إن الشروط الاساسية لتحويل الإمكانيات الواردة في النقاط السابقة إلى تنمية جادة ومستمرة في المستقبل يتاتى بحسم موضوعات الحكم الإداري السياسية والامنية التي استمرت لوقت طويل تؤثر سلبا على هذا الإقليم.

هذا الأمر من شانه ان يمد التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالكثير من الطاقات والإمكانات المهدرة حاليا، سواء اكانت مالية ام بشرية على صعيد الإدارة او لتامين الوضع الامني من المخاطر المحيطة به يوميا. إضافة إلى ذلك، بل والمهم، فإن تحييد حالة عدم الاطمئنان الاستراتيجي وإمكانية المخاطرة، يمكنها ان تدفع بموارد تنظيم الأعمال وإدارتها، وبالموارد المالية التي يمتلكها القطاع الخاص إلى افاق للاستثمار الطويل الأجل في الأراضي المحتلة. واخيرا، فإن بلوغ الأسواق الخارجية في العالم العربي يمكن ان يعطي إضافة حيوية ومهمة للتنمية، إلا أن هذا الامر لن يتهيا إلا بتطبيع العلاقات عن طريق التقدم في نهج السلام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية